

أجود التقريرات

[54] يعلم دخول القسم الرابع أيضا في محل الكلام لعدم الفرق أصلا بين المبادئ الجعلية غير المتصرفة والحقيقية المتصرفة في ملاك الأشكال والخلاف " إذا عرفت ذلك " تعرف أن ما أفاده المحقق صاحب الكفاية (قده) من تعميم محل النزاع للعرض والعرضي لا يستقيم بظاهره " فان " محل الكلام " هي " المشتقات العرضية فقط ولعله أراد من العرضي نفس المبادئ التي لا يحاذيها شيء في الخارج ويكون ما يشتق منها من قبيل الخارج المحمول وهو مع كونه خلاف الاصطلاح لا ينطبق على الأمثلة المذكورة فيها فان الظاهر أن الزوجية " 1 " وأمثالها من مقولة الإضافة المعدودة من الأعراض التسعة فتكون العناوين المنتزعة منها من قبيل المحمولات بالضميمة لا الخارج المحمول ومما يدل على ما ذكرناه من دخول العناوين المنتزعة من المبادئ الجعلية في محل النزاع ما ذكره جملة من الأعلام في جملة من المباحث الفقهية " منها " ما ذكره فخر المحققين " قده " في مسألة الرضاع في أحكام المصاهرة من ابتناء تحريم المرضعة الثانية على القول بكون المشتق حقيقة في الأعم فإنه " قده " ذكر فيمن كان له زوجتان أرضعتا زوجته الصغيرة مع الدخول باحديهما أنه لأشكال في تحريم المرضعة الأولى والصغيرة وأما المرضعة الثانية ففي تحريمها أشكال واختار والدي المصنف (قده) تحريمها فإنه يصدق عليها أنها أم زوجته لعدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق انتهى وتوضيح ما ذكره (أنه تارة) لا يفرض هناك دخول أصلا (وأخرى) يفرض الدخول بالمرضعة الأولى (وثالثة) بالثانية (أما في) الفرض الأول (فبمجرد) تحقق الرضاع تتحقق الأمية والبنية بينهما فتبطل زوجيتهما معا لعدم (2) إمكان الجمع بين الأم والبنية في الزوجية في زمان واحد ولو بقاء فلا محالة ترتفعان معا لعدم المرجح في البين (وأما المرضعة) الثانية (فبطلان) زوجيتها يبتنى على النزاع في المشتق وعلى فرض

_____ 1 - بل إن الزوجية وأمثالها من الاعتبارات

الشرعية أو العقلانية ولا يحاذيها في الخارج شيء كما هو ظاهر ومراد المحقق صاحب الكفاية قدس سره من العرضي هو ذلك كما صرح به في بحث الاستصحاب عند تعرضه لمجولية الأحكام الوضعية 2 - هذا يبتنى على عدم إمكان الجمع بين الأم والبنية في الزوجية ولو مع قطع النظر عن حرمة أم الزوجة مؤبدا والا ففي بطلان زوجية البنية نظر واضح ومن ذلك يظهر الحال في بعض الفروض الآتية أيضا فتدبر (*) _____